غازي الصوراني
2015/10/11

ورقة بعنوان :

قطاع غزة "سفينة نوح" الفلسطينية

مقدمة إلى الندوة الأكاديمية حول قطاع غزة المعقودة في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية – جامعة لندن – بتاريخ 2015/10/31

بداية أشير إلى أن الحديث عن قطاع غزة الفلسطيني لا يعني على الإطلاق اختلاف طبيعة الرؤى والأهداف والأفكار التوحيدية الوطنية التحررية، والديمقراطية فيه عن أي موقع آخر في القدس وبيت لحم وجنين والخليل ونابلس ويافا وحيفا والمثلث والنقب.. بل هو امتداد لتلك الأهداف التي توحد شعبنا في الداخل وفي المنافي من أجل استمرار النضال التحرري والديمقراطي وتحقيق الهدف المرحلي في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

فقد ظل قطاع غزة منذ عام 1948 وحتى توقيع "إعلان المبادئ.. أوسلو سبتمبر 1993" الكارثي، الجزء الوحيد الذي بقي يحمل (رسمياً في المحافل الدولية والعربية) اسم فلسطين، إضافة إلى ذلك فإن مواطني القطاع الذين بلغ تعدادهم منتصف 2015 (1.788) مليون نسمة ينتمون إلى كل مدن وقرى فلسطين، من صفد والجليل إلى يافا وعكا وحيفا على الساحل إلى اللد والرملة وجنين وطولكرم ونابلس والقدس وبئر السبع ومعظم القرى الفلسطينية.. **وبالتالي ليس غريباً أن يحمل قطاع غزة لقب "سفينة نوح" الفلسطينية، ويصبح – منذ النكبة حتى اللحظة الراهنة- بمثابة الأم الوَلاّدة للهوية الوطنية الفلسطينية.**

فعلى أثر هزيمة "الجيوش" العربية التي قادها الجنرال الانجليزي "جلوب" عام 1948، وإعلان قيام "دولة إسرائيل"، ومن ثم عقد اتفاقية الهدنة الموقعة في رودوس بين الوفدين الإسرائيلي والمصري بتاريخ 24 شباط/ 1949، تحددت "خارطة" منطقة غزة، وبدأ فصل جديد من حياة أبناء شعبنا الفلسطيني فيها، فبعد أن كانت هذه المنطقة تعرف بلواء غزة، والتي ضمت أربع مدن وستين قرية وبمساحة تبلغ (13688 كيلو متر مربع) أصبحت تعرف باسم "المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين" وتضمنت فقط مدينتين هما غزة وخانيونس وتسع قرى هي جباليا / والنزلة / بيت لاهيا / بيت حانون / دير البلح / بني سهيلة / عبسان الكبيرة والصغيرة / خزاعة / رفح، وعلى مساحة من الأراضي لا تتجاوز 365 كيلو متر مربع تمثل نسبة 1.35% من أراضي فلسطين.

أما اصطلاح "قطاع غزة" فقد ظهر رسمياً منذ أوائل شهر كانون الثاني1954 في "قرار[1] رئيس الجمهورية المصرية اللواء محمد نجيب، الذي يقضي بتعيين الأميرالاي عبد الله رفعت حاكماً إدارياً لقطاع غزة" ضمن حدوده "الجديدة" التي تبدأ من قرية رفح جنوباً إلى بيت حانون شمالاً بطول حوالي 45 كيلو متر وعرض يتراوح بين 6–11 كيلو متر.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع بعد النكبة :

عبر استقراء نتائج النكبة عام1948، يمكن التعرف بوضوح على الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في قطاع غزة ضمن الأوضاع الطارئة الجديدة، فقد "ترافق وجود "مجتمع اللاجئين" مع انهيار شبه كامل للقاعدة الاقتصادية التي كان يقوم عليها المجتمع في مرحلة ما قبل 1948"[2].

---

[1] هارون الرشيد–قصة مدينة–ص65

[2] حسين ابو النمل–قطاع غزة 67/48–ص310

ويمكن تلخيص أبرز ملامح "المجتمع الجديد" فيما يلي:

1- تعرض قطاع غزة لتغير بنيوي على الصعيدين الاجتماعي والسكاني، فقد كان عدد سكانه قبل النكبة (90) ألف نسمة، ارتفع إلى 300 ألف خلال عام واحد، ومعظم هؤلاء (لاجئين ومواطنين) منحدرون من أصول ريفية فقيرة جداً "ولا يتمتعون بخبرات فنية أو تقنية مميزة" .

2- فقد القطاع جزءاً كبيراً من موارده الاقتصادية:

أ) 67% من أراضيه ضمن قضاء غزة.

ب) انتشرت البطالة في صفوف العمال من أبناء القطاع الذين عملوا في السابق في معسكرات قوات الانتداب، أو في الأسواق الفلسطينية المختلفة.

ج) فقد العدد الكبير من المقاولين والتجار جزءاً كبيراً من أعمالهم.

3- تقلصت ملكيات كبار الملاكين إلى درجة كبيرة، فلم تعد العائلات الغزّية شبه الإقطاعية (الأفندية) تستحوذ على عشرات الألوف من الدونمات، وفقدت معظمها أكثر من 80% من أراضيها، ورغم ذلك فقد ظل عدد من هذه العائلات يمتلك قطعاً كبيرة من الأراضي قياساً إلى مساحة الأراضي الزراعية في القطاع ضمن الأوضاع الجديدة.

ومن الجدير بالتسجيل أن هذه العائلات بقيت هي الأكثر سطوة ونفوذاً، وبقي الطابع "الأرستقراطي" الإقطاعي وعقلية "السيادة" في التعامل مع الجماهير الفلسطينية في القطاع أمراً مميزاً وملحوظاً بشكل حاد خاصة في أوساط الفقراء والفلاحين والأُجراء الزراعيين لا فرق بين مواطن ولاجئ.

استمر هذا الوضع حتى ستينيات القرن الماضي مع بداية تأسيس وانتشار الحركات القومية والوطنية ثم م.ت.ف ، حيث تراجع الدور السياسي لعائلات كبار الملاك، وانتهى بصورة كلية بعد هزيمة 1967 وبروز دور فصائل المقاومة الفلسطينية التي تشكلت قياداتها من الشرائح البرجوازية الصغيرة أكثر من 70% من بين أبناء اللاجئين.

4- من الملاحظ أيضاً أن التغير البنيوي الذي تعرض له القطاع بعد 1948 على الصعيد الاجتماعي، لم يؤدِّ إلى تغير ملموس في الوعي الاجتماعي العفوي للجماهير الفقيرة في علاقتها بطبقة كبار الملاك، خاصة وأن رموز هذه الطبقة استطاعوا نسج علاقات مع الإدارة المصرية الحاكمة، وقاموا بتجديد علاقاتهم مع عدد من المخاتير ومشايخ البدو من اللاجئين والمواطنين على حد سواء، وهي علاقات استندت إلى المصالح الطبقية المشتركة بين الفريقين.

5- إن المتغيرات الجديدة أدت إلى "انهيار الأساس المادي للمجتمع الفلسطيني في القطاع الذي أدى إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية التقليدية فيه"، خاصة بين اللاجئين الذين فرضت عليهم الظروف الجديدة –في المخيمات– ممارسة سلوكيات لم تستوعبها المفاهيم والقيم والعادات القديمة، مثل اضطرار المرأة للعمل، والاستقلال النسبي للأبناء، والبطالة، والعمل في مهن جديدة، وقد أسهم

كل ذلك في السنوات الأولى فقط إلى خلق حالة من الاغتراب[3]، فالوضع البائس في المخيم ولَّد شعوراً دونياً وإذلالاً ثقيلاً مادياً ومعنوياً، مثل الوقوف في طوابير لاستلام الإعانة من وكالة الغوث (UNRWA)[4]، وطوابير للحصول على المياه، وطوابير على أبواب الحمامات المشتركة للمخيم، وطوابير للحصول على العلاج والدواء، وتفشي مظاهر الفقر والبطالة والأمراض ، وقد عزز من بؤس هذا الواقع ضعف وخراب الأوضاع الاقتصادية في القطاع، فتولد شعور بالاغتراب الجماعي لدى اللاجئين الذين لم يكن الخلاص بالنسبة لهم يعني تحسين الأوضاع الحياتية، بل التخلص من علَّة هذا الوجود الجديد، لذلك رفضوا – ومعهم جماهير المواطنين الفقراء –مشاريع الإسكان والتوطين التي طرحت في فبراير 1955 حفاظاً على هويتهم الوطنية الفلسطينية، وذلك على الرغم من أن 80% من اللاجئين في قطاع غزة، كانوا يعيشون –في تلك المرحلة– ضمن أوضاع اقتصادية اجتماعية بالغة البؤس، وفي ضوء ذلك يكمن السبب الرئيسي للنهوض الثوري لسكان القطاع، **بتأثير مباشر وغير مباشر للحالة الوطنية والقومية النهضوية المقاومة للاستعمار والصهيونية بقيادة مصر عبد الناصر في تلك المرحلة، على النقيض من المرحلة الراهنة التي بات فيها مجمل النظام العربي خاضعاً –بدرجات متفاوتة– للتحالف الامبريالي الصهيوني.**

حول الوضع الطبقي (1967 - 1993) :

على العكس من التحليل الطبقي الماركسي او الكلاسيكي، فإن ظروف التطور الاجتماعي والاقتصادي في الضفة وقطاع غزة اتسمت باختلاط –كما هو الحال في المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة– بتداخل الانماط أو التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية القديمة والحديثة ، حيث نلاحظ وجود وتشابك العلاقات البدوية والعشائرية والشبه اقطاعية إلى جانب العلاقات الرأسمالية التابعة، علاوة على دور الاحتلال والأوامر العسكرية الاسرائيلية في احتجاز تطور الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع، وفي مثل هذا الوضع لا نستطيع التأكيد على وجود طبقات متبلورة بالمعنى الكلاسيكي للطبقة، إذ أن هناك تداخلاً إلى حد كبير بين البرجوازية الصغيرة والفلاحين الأجراء والعمال، وليس من السهل الفصل بينها,إلى جانب بقاء عدد قليل من كبار الملاكين القدامى والجدد، يتمتعون بامتيازات طبقية ضمن تحالفهم وتداخلهم في شبكة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مع كبار التجار (الوسطاء أو السماسرة أو الكومبرادور), بحيث يشكلون معاً "طبقة" متجانسة المصالح نستطيع أن نطلق عليها "التحالف الطبقي للبورجوازية العليا الزراعية والتجارية" الذي يتطلع دوماً إلى المحافظة على مصالحه وأوضاعه المتميزة.

أما الشرائح الفقيرة من العمال والفلاحين والكادحين ، فقد تعرضوا –وما زالوا – لأقسى أنواع الاضطهاد الطبقي الاجتماعي والوطني، لا فرق هنا بين لاجئ أو مواطن. ثم تأتي الطبقة البورجوازية

---

[3] عواد الاسطل، الوضع القانوني لقطاع غزة –ص6

4 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التي تأسست بقرار من الأمم المتحدة في كانون أول عام 1949 وبدأت عملها الفعلي في حزيران عام 1950

الصغيرة (أكثر من 60% من مجموع السكان) لتشكل في معظم شرائحها (الميسورة أو العليا ، الوسطى، الفقيرة) نسيجاً اجتماعياً متنوعاً ومتعدداً ليس على المستوى الاجتماعي فحسب، وإنما أيضاً على المستوى السياسي، حيث توزعت شرائح البرجوازية الصغيرة على كافة الأحزاب والتيارات اليمينية والوطنية والقومية والشيوعية والدينية في غمار العمل الوطني عموماً, بدءً من ستينيات القرن الماضي، وفي إطار م.ت.ف عام 1964، وفصائل المقاومة بعد هزيمة حزيران 1967، وما تلاها من محطات حتى اللحظة.

الخصائص التي ميزت قطاع غزة حتى عام 1993 :

1. **بروز الهوية الوطنية الفلسطينية لأبناء القطاع, ليس بالمعنى الوطني أو الجغرافي فقط, بل وكذلك بالمعنى القانوني تاريخياً, إذ أن القطاع يعتبر في المحافل العربية الرسمية والدولية "الجزء الباقي من فلسطين".**

ولهذا العامل ايجابيات كثيرة, لكنه من جانب آخر ساهم في زيادة التعقيدات في وجه أبناء القطاع، من قبل النظام العربي الرسمي عموماً, فالشعور بالاغتراب, والحرمان من الإقامة والعمل، ورفض القبول بالجامعات والتضييق السياسي والاجتماعي بكل صوره... إلخ العراقيل التي تلاحق ابن غزة أينما ذهب.

2. المساحة الضيقة التي تبلغ (365) كيلو متر مربع أو ما يعادل (1.35%) من المساحة الإجمالية لفلسطين.
3. الكثافة السكانية العالية في ظل تدني الموارد الاقتصادية، وما ينتج عن ذلك من مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية، تؤدي إلى تعزيز النهوض الوطني في ظروف موضوعية (عربية ودولية) مواتية، أو تؤدي إلى مفاقمة اوضاع الاحباط واليأس ، كما هو الحال في الظروف والمتغيرات العربية الراهنة التي تتسم بتكريس التبعية والتخلف وانفجار الصراع الطائفي الدموي ارتباطاً بانتشار حركات الاسلام السياسي.
4. **عزلة القطاع الثقافية، حيث لا توجد مؤسسات ثقافية فيه بالمقارنة مع عشرات المؤسسات في الضفة الفلسطينية، وغياب المؤسسات الجماهيرية الفاعلة, فمن المعروف أن قطاع غزة طوال المرحلة (1967–1993) لم تصدر فيه أية صحيفة أو مجلة ثقافية، فكرية، نويرية، أو سياسية، وأشير في هذا الصدد إلى مسؤولية كافة الفصائل الوطنية الفلسطينية التي ركزت اهتمامها منذ البدء على البعد العسكري – كعنصر وحيد – في النضال مما أدى إلى تهميش النضال الديمقراطي المطلبي الجماهيري والنقابي والثقافي طوال المرحلة (1967–1993)، الأمر الذي أسهم – مع عوامل عديدة أخرى – في تطور وانتشار حركات الإسلام السياسي.**

التشكيلة الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحولاتها:

التشكيلة الاجتماعية، هي مجموع العلاقات الاجتماعية الدائرة في حيز جغرافي معين، خلال فترة معينة ووفقاً لأشكال محددة، وهو تعريف قد لا ينطبق على الواقع الاجتماعي الفلسطيني خلال المرحلة التاريخية الممتدة منذ نكبة 1948 حتى عام 1967، بسبب إلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن، وقطاع غزة إلى الوصاية المصرية من ناحية، وبسبب أن التطور الاجتماعي الطبقي ما زال –في مجتمعنا الفلسطيني والعربي– في حالة من السيوله الطبقية تحول دون تبلور الطبقات ووعيها لذاتها.

ولكن بالرغم من هذا الانقسام الجغرافي السياسي في المجتمع الفلسطيني خلال تلك المرحلة، فإن المقومات السياسية والهوية الوطنية ببعدها السياسي والاجتماعي ظلت سمة أساسية للفلسطينيين في الوطن والشتات عموماً، وفي الضفة وقطاع غزة خصوصاً، حيث تجلت هذه العلاقة الاجتماعية في إطار المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع على أثر الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 ، ثم على أثر قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، **رغم التباينات الملحوظة التي ميزت ومازالت كل من " مجتمع الضفة عن " مجتمع " قطاع غزة بسبب ظروف وعوامل تاريخية وراهنة**، آخذين بعين الاعتبار أن المجتمع الفلسطيني هو تشكيلة اجتماعية –اقتصادية رأسمالية هامشية وطرفية, ناهيكم عن تعرضها لغزو عنصري اقتلاعي إقصائي.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن هذه التشكيلة الاجتماعية لا تزال مشتملة على علاقات إنتاج اجتماعية ما قبل رأسمالية بسبب ضعف وتخلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية ,خاصة قطاع الصناعة والبحث العلمي والتكنولوجي.

ومن هنا يمكن توصيف المجتمع الفلسطيني –رغم من ما يعتري سطحه من مظاهر التقدم الشكلي و الكمي– بأنه شبه تقليدي بسبب استمرار بقاء الدور المهيمن للعائلة/ الحامولة في العديد من الشركات و النشاطات والقطاعات الاقتصادية، كما في التجمعات في القرى والمدن والمخيمات، إلى جانب المظهر الآخر، المرتبط بتداخل الأنماط الاجتماعية التقليدية وتجاورها أو تحالفها مع البيروقراطية الحاكمة في السلطة بشقيها، وطابعها الطفيلي المشوه، عبر علاقات مع التحالف الكومبرادوري التجاري والعقاري والمالي من ناحية وعبر تضخم مظاهر التراجع الاقتصادي والاعتماد على الخارج في التمويل أو الإغاثة، وتضخم مظاهر ومؤشرات الفقر والبطالة والانحطاط الاجتماعي من ناحية ثانية، دون القفز عن السبب الرئيسي لتفاقم هذه المظاهر، المتمثل في الاحتلال وممارساته العدوانية وحصاره المتواصل، المفروض على أبناء شعبنا في الضفة والقطاع، إلى جانب استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وما تنتجه هذه التبعية من تشوه مستمر في العلاقات الاجتماعية (التركيب الطبقي)، إذ أن العلاقة الجدلية بين التبعية، والعلاقات الاقتصادية/ الاجتماعية، توضح إلى حد كبير شكل ومحتوى البنية الطبقية الفلسطينية، والخصائص الاجتماعية لكل " طبقة " أو شريحة في إطار تلك البنية.

وبالتالي فإن محاولة تشخيص الخريطة الطبقية الراهنة في الضفة وقطاع غزة، ومتابعة تطور ورصد أوضاع "الطبقة" البرجوازية الكبيرة والطبقة البرجوازية الصغيرة ، إلى جانب "طبقتي" العمال والفلاحين، واتجاهات التغير في هذه المواقع لابد أن تكون مرتبطة بنتائج التفكك والتهميش والإدماج وآليات التغير في مواضع هذه الفئات، إلى جانب تحديد الموقف السياسي، للقوى الفاعلة في الحقل السياسي الفلسطيني في سياق بنية سلطة الحكم الذاتي والنظام السياسي الاجتماعي المنبثق عنها، طوال الفترة منذ 1994 حتى تاريخ الانقسام منتصف حزيران 2007 بين فتح وحماس أو الضفة وقطاع غزة ، حيث تعيش كل منهما – منذ ذلك التاريخ– حالة من المتغيرات السياسية الاجتماعية والاقتصادية تختلف –خاصة في قطاع غزة– عن مرحلة ما قبل الانقسام[5]، وفي هذا الإطار ، أشير إلى أن التغير الاجتماعي النوعي كما أفهمه، هو مصطلح رديف لمفاهيم النمو والتطور والتقدم الاجتماعي بالمعنى التنويري والحداثي والعقلاني النهضوي، عبر مرحلة جديدة ، من حيث درجات التطور أو النهوض السياسي التحرري والديمقراطي، الاجتماعي و الثقافي والاقتصادي.

فمن المعروف ان الاستعمار كان له دور رئيسي في تشكل "البرجوازية " الكومبرادورية والطفيلية في فلسطين والبلدان العربية ، وتحديد مظهرها ومهامها، فهي بورجوازية شكلية، تابعة ومتخلفة، ضمن علاقات رأسمالية غير متكافئة, سادت في بلادنا لخدمة مصالح النظام الرأسمالي العالمي وتكريس واقع التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، الذي ساهم في تحديد طبيعتها ودورها، بعد أن تم تدمير أو إضعاف "البرجوازية الوطنية الصناعية" والقطاع الصناعي واحتجاز تطوره في مقابل تشجيع نمو الرأسمالية الكومبرادورية، السمسارة ، الزراعية الريفية ، المتخلفة والطفيلية ، التي ولدت –كما غيرها من الطبقات "الحديثة"–، في أحضان الأنماط والعلاقات ما قبل الرأسمالية ، وعلى هذا الأساس فإن نواة "البرجوازية" الفلسطينية –قبل نكبة عام 48– لم تتشكل في سياق عملية تطور البنية الاجتماعية ، وبالتالي لم تحمل مشروعاً وطنياً مستقلاً أو مشروعا نهضويا أو تنويريا ، كما لم تكن نقيضا للطبقة السائدة (شبه الإقطاعية) بل كانت امتدادا "عصريا" لها، وتابعا مخلصا للسوق الرأسمالي العالمي –وقابلا للاحتواء والخضوع– عبر تطورها إلى برجوازية كمبرادورية كما هي سماتها الرئيسة وممارساتها –في فلسطين وكافة الأقطار العربية– في المرحلة الراهنة .

وكذلك الأمر بالنسبة للطبقة العاملة ، التي لم تتبلور بعد في بلادنا ، كطبقة تعبر عن نفسها بصورة مستقلة ،وبقيت طبقة في ذاتها ولم تتحول إلى طبقة لذاتها بمعنى وعيها لشرط وجودها التاريخي

---

[5] **الانقسام والصراع على المصالح بين فتح وحماس ، ساهم بدرجة أساسية –إلى جانب عوامل أخرى– في إفشال مشروع الدولة الفلسطينية، وكان –ومازال– مكسباً صافياً للدولة الصهيونية، وتنفيذاً لمخططاتها ومشاريعها الخاصة بمستقبل الضفة وقطاع غزة ، كما وردت في دراسة "مركز جافي للدراسات الاستراتيجية – جامعة تل أبيب" الصادر عام 1989 أثناء الانتفاضة الفلسطينية، وتم ترجمته إلى اللغة العربية من قبل واصداره في كتاب صدر بعنوان : "الدولة الفلسطينية" عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت – 1991 ، حيث ورد فيه الحديث عن سيناريو الانسحاب الاحادي من غزة، ودولة غزة في إطار الصراع بين التيار الاسلامي وبين تيار م.ت.ف.**

ومصالحها الطبقية, حيث نلاحظ اليوم ، التفاوت الواسع لشرائح هذه الطبقة، من حيث وعي أفرادها ، وتكوينها ، ودورها ، وعلاقاتها الاجتماعية.

مثالنا على ذلك ، التفاصيل اليومية للواقع المعاش لعمالنا و معاناتهم في الضفة والقطاع، فالعاملين من أبناء الضفة في المستوطنات أو السوق الإسرائيلي، وبسبب فقرهم وحاجتهم، فإنهم يستجدون بيع قوة عملهم واستغلالهم من صاحب العمل الإسرائيلي ، حيث يتعرضون لكل أشكال الاضطهاد –الوطني والطبقي– منذ فجر يوم العمل لكل منهم ، على الحواجز والتفتيش والإذلال النفسي والمادي ، إلى جانب معاناتهم لدى صاحب العمل وتحملهم للأعمال الشاقة والقذرة ، ثم عودتهم بعد هبوط الليل ، إلى عائلاتهم ومجتمعاتهم الصغيرة، التي يعيش معظمهم في داخلها، بموجب تقاليد وقوانين العائلة والقرية والمجتمع في الضفة الغربية، وهي نفس السمات والظروف التي عاشها عمال قطاع غزة قبل الحصار والإغلاق.

إنها المفارقة التي تميز هذا القطاع الواسع من عمالنا المشدودين بصورة معنوية وعفوية إلى عاداتهم الاجتماعية التقليدية في الأسرة أو الحامولة ، أو تجمع القرية أو المخيم، يمارسون فيها وعبرها دورهم الاجتماعي حسب الوضع الاجتماعي المتوارث لكل منهم كجزء من الذاكرة التاريخية لواقعهم ما قبل نكبة 1948، أو بحكم استمرار هيمنة ثقافة الأنماط القديمة، المثالية والغيبية القدرية على عقل ومكونات هذه الشرائح العمالية .

وبالتالي فلا غرابة من ضعف وعي العمال و الفلاحين الفقراء وكل الكادحين في بلادنا عموماً بالظلم الطبقي بصورة مباشرة ، ذلك لأن إطار العلاقات الرأسمالية الظاهرية ، هو في حقيقته إطارا شبه رأسمالي يحمل في ثناياه العديد من العلاقات الاجتماعية التقليدية القديمة، بما يعيق عملية الفرز الطبقي المحدد داخل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية القائمة، التي ما زالت عملية غير مكتملة بل ومشوهه، على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية ، نظرا لهذا التداخل أو التشابك في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، وفي العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية ، ونظرا لأن فئات واسعة من السكان في مجتمعنا ، لا تزال تعيش أوضاع انتقالية بحيث لم يتحدد انتماؤها الطبقي تحديدا مستقرا ونهائيا ، خاصة وأن طبيعة المرحلة الراهنة ، بعد (21) عاماً من قيام السلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال وعدوانه وحصاره، وصولاً إلى الصراع بين فتح وحماس وانفصال الضفة عن القطاع، مليئة بالمفارقات والمفاجئات ، حيث نلاحظ أن معظم الأثرياء الجدد (أفرادا وجماعات) يعيشون نوعاً من الازدواجية أو الارباك بين انتماءاتهم الطبقية–الاجتماعية البورجوازية الصغيرة والفقيرة عموماً في سياق تجربتهم الوطنية السابقة ، وبين أوضاعهم الراهنة ، الثرية المحدثة –عبر مظاهر وأشكال الفساد والحراك الاجتماعي الشاذ–، لا يشعرون باستقرارهم ، كما لا يشعرون بعمق انتماءهم الجديد ، ذلك ان تكريس أو رسوخ استقرارهم الطبقي مرهون بمدى تفاعلهم أو استجابتهم للمتغيرات السياسية المتسارعة هبوطاً في مجتمعنا، فهي التي ستحدد دورهم المستقبلي بالمعنى

الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي ، في ضوء حجم استجابتهم للرؤية الأمريكية–الإسرائيلية وبالتوافق معها.

الأمر الهام الآخر الواجب الإشارة إليه ، عبر محاولتنا لتحليل واقع مجتمعنا الفلسطيني بدرجات متفاوتة، منذ ما بعد نكبة 48 إلى يومنا هذا، **يتمثل في تلك الآثار والنتائج الاجتماعية الناجمة عن استمرار مظاهر عصبية الدم، والولاء العشائري أو عمق الرابطة الاجتماعية الضيقة –خاصة في قطاع غزة– التي تكرس الولاء لرموز التخلف، المرتبطة مصلحيا بمظاهر وأوضاع الخلل والفساد والفوضى في هذه المرحلة أو أي مرحلة سابقة، وذلك تحت غطاء العادات والأعراف والتقاليد والتراث، التي تكرست مع مظاهر التخلف الاجتماعي التي تفاقمت في ظل انتشار حركات الإسلام السياسي ، وسيطرة حماس على قطاع غزة، وممارساتها الهادفة إلى تكريس شعار جماعة "الإخوان المسلمين" ، "الإسلام هو الحل" ، فإنها بذلك تجسد خطر مقولة " الاسلام دين شمولي" التي تجسد الفهم السقيم للإسلام, الذي من شأنه أن يرسخ سلطة رجل الدين والمؤسسات الدينية, لتصبح سلطة شاملة ومهيمنة في كل المجالات،** كما قال بحق المفكر الراحل نصر أبو زيد. ومن شأن هذا الاستفحال والامتداد السلطوي أن يخلق وضعا نعاني منه الآن أشد المعاناة اجتماعيا وسياسيا وفكريا. **فبرغم كل الادعاءات والدعاوي العريضة، والفارغة من المضمون, عن عدم وجود سلطة دينيه في الإسلام تشبه سلطة الكنيسة في المسيحية, فالواقع الفعلي في بلادنا، يؤكد وجود هذه السلطة, بل وجود محاكم التفتيش في حياتنا.** والسلطة هذه تجمع السياسي والديني في قبضة واحدة, فيصبح المخالف السياسي مارقا خارجا عن الإجماع ومهددا لوحدة الأمة ,وبالمثل يقول رجل الدين إن من يغير دينه يجب التعامل معه بوصفه خائنا للوطن. إن اتحاد الدين والوطن يجد تعبيره في كل الدساتير السياسية التي تحصر الوطن في دين, وتختزل الدين في الوطن. وهنا يختزل الوطن في الدولة ,وتختزل الدولة في نظامها السياسي, ويجد المواطن نفسه حبيس أكثر من سجن. إن مقولة الشمولية تبدأ من الفكر الديني لتخترق مجال السياسة والمجتمع, أو تبدأ من الفكر السياسي لتأسر الدين في إيديولوجيتها, والنتيجة واحدة. فأي خطر أشد من هذا وأي بلاء!

ملامح التغيير الاجتماعي في الضفة وقطاع غزة:

إن تشخيصنا لملامح التحول والتغير للبنية الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة ما بعد قيام السلطة، ثم على أثر الانقسام والحصار العدواني الإسرائيلي، اظهر مجموعة من الحقائق والمؤشرات الدالة على طبيعة التشكل الطبقي في بلادنا :

1- **بلغ عدد سكان قطاع غزة منتصف عام 2015 (1,788) مليون نسمة، منهم (1,354) مليون لاجئ بنسبة (75.7%) من مجموع سكان القطاع، ومن المعروف أن الكثافة السكانية في قطاع غزة بلغت حوالي 4901 فرد/كم^2، في حين أنها لا تزيد في "إسرائيل" عن 385 فرد/كم^2.**

2- أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية، إذ تقدر نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14) سنة نهاية العام 2014 بواقع 37.6% في الضفة الغربية، 43.2% في قطاع غزة، وبالنسبة للشريحة من 15-29 سنة فتقدر بنسبة 30.1% في الضفة الغربية و 29.9% في قطاع غزة ، أما الفئة العمرية من 30-59 سنة فتقدر نسبة الأفراد بـ 27.4% في الضفة و 23.2% في قطاع غزة ، أما نسبة الأفراد في الفئة العمرية 60 فما فوق فتقدر في الضفة بنسبة 2.59% وفي قطاع غزة بنسبة 3.41% .

3- تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2014، إلى أن 8.1% من الأسر ترأسها إناث في قطاع غزة .كما تشير البيانات إلى تدني مشاركة الإناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور خلال العام 2014، حيث تصل نسبة مشاركة الإناث في القطاع إلى 15.4% (أكثر من 80% من الإناث يعملون في القطاعات والمهن الإدارية – أعمال السكرتارية – الوظيفة العامة – مدرسات في المدارس عموماً وفي روضات الأطفال خصوصاً – بالإضافة إلى العاملات في القطاع الزراعي) .

4- بناء على تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني[6] ، **فإن من المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية عام 2016 ، في حين ستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 49.3% من السكان بحلول نهاية عام 2020 حيث سيصل عددهم إلى 7 مليون مقابل 7.2 مليون فلسطيني.**

5- **السكان وسوق العمل والبطالة في الضفة والقطاع:** عدد السكان في الضفة والقطاع منتصف 2015 (4,67) مليون نسمة ، يتوزعون في الضفة الغربية بنسبة 61.7% ما يعادل 2880745 شخص، وقطاع غزة بنسبة 38.3% ما يعادل 1788049 شخص .

أما مجموع القوى العاملة في الضفة والقطاع كما في نهاية عام 2014 ، فيبلغ 1,290,000 شخص (أقل من 10% منهم منتسبين إلى النقابات العمالية والمهنية)، يتوزعون بنسبة 47.2% في الضفة الغربية ، ما يعادل 828360 فرد، منهم 81.4% يعلمون بالفعل عددهم 674285 فرد، مقابل نسبة 18.6% عاطلين عن العمل وعددهم 154075 فرد.

أما في قطاع غزة فتبلغ نسبة القوى العاملة 44.8% ، ما يعادل 453084 شخص، يعمل بالفعل منهم 56.1% (254180) مقابل 43.9% عاطلين عن العمل ، ما يعادل 198903 عاطل عن العمل في قطاع غزة (منهم حوالي 100,000 من حملة الشهادات الجامعية) بداية عام 2015 يعيلون حوالي ثمانماية ألف نسمة (حوالي 132 ألف أسرة) يعيشون في حالة من الفقر المدقع ينتظرون انتشالهم من واقعهم عبر اجراءات تضمن توفير

[6] **الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – عدد الفلسطينيين في العالم – ديسمبر 2013 – (وكالة معاً الاخبارية).**

سبل التكافل الاجتماعي ودعم السلع الغذائية الضرورية لهم والغاء كافة الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة عن كاهلهم وتوفير فرص العمل وانهاء الانقسام واستعادة وحدة الصف او الحد الادنى من الوحدة الوطنية بما يمهد لانهاء الحصار وتنفيذ عملية الاعمار واستعادة النشاط الاقتصادي بكل قطاعاته الانتاجية والخدمية تعزيزا لصمودهم ومقاومتهم.

المفارقة أو الاشكالية أن فصائل وأحزاب اليسار لديها ظرفاً موضوعياً ناضجاً عبر كل الفرص المتوفرة من الفقراء، والفقراء المدقعين المحرومين الذين يتطلعون بشوق وحسرة إلى من يقف بجانبهم مدافعاً عن قضاياهم مناضلاً من أجل خلاصهم وانعتاقهم وتحقيق أهدافهم في إنهاء الانقسام ومجابهة وإلغاء مظاهر وأسباب فقرهم وقهرهم واستلابهم واستغلالهم بما يمكنهم من الصمود والنضال لتحقيق الأهداف الوطنية في الحرية وتقرير المصير والعودة.. لكن يبدو أن العامل الذاتي المتمثل في احزاب وفصائل اليسار، مازال في حالة من الضعف او العجز عن التوسع والاندماج في أوساط الفقراء والعمال، بدليل أن نسبة العمال في بنية/عضوية اليسار الفلسطيني لا تزيد اليوم عن 5%!!

6- **الناتج المحلي:** بلغ الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) للضفة وقطاع غزة نهاية 2014 (7,449) مليار دولار يتوزع على الضفة الغربية بنسبة 74% ما يعادل 5,743 مليار دولار ، وبنسبة 26% لقطاع غزة ما يعادل 1,706 مليار دولار ، وبالتالي فإن نصيب الفرد في الضفة 2265$ للفرد/سنة ، يهبط في قطاع غزة 970$ للفرد/سنة[7].

7- **قطاع الزراعة:** من أهم القطاعات الإنتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يعتمد عليه أكثر من 20% من السكان (الذي يعملون في الزراعة وتربية المواشي / الثروة الحيوانية، وصيد الأسماك)، لكن مساهمته في الناتج الإجمالي لعام 2014 بلغت 3.8%[8] في حين أنه يُشَغِّل 10.5%[9] من مجموع العاملين (97482) عامل وعاملة، يتوزعون على الضفة الغربية بواقع (70791) عامل وعاملة، وقطاع غزة بواقع (26691) عامل وعاملة.

استخدامات الأراضي: بلغ إجمالي مساحة الحيازات الزراعية في في الضفة وقطاع غزة، نهاية عام 2013، (1,2) مليون دونم ، منها 1,1 مليون دونم في الضفة الغربية، و (100) ألف دونم في قطاع غزة، منها حوالي (20) ألف دونم مساحة المنطقة الحدودية العازلة المحظور دخولها على المزارعين الغزيين بأوامر الجيش الإسرائيلي، وبالتالي لا يتبقى سوى (80) ألف دونم عام 2005، حيث تقلصت المساحة الزراعية بسبب التزايد السكاني وتفتت الأراضي الزراعية.

---

[7] **المراقب الاقتصادي والاجتماعي – معهد ماس والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – رام الله - العدد (41) – أغسطس2015-ص54.**
[8] **المصدر السابق.**
[9] **المصدر السابق.**

8- **قطاع الصناعة:** عدد مؤسسات القطاع الصناعي في الضفة والقطاع حوالي(15) ألف عام 2014 منها حوالي 4000 منشأة في قطاع غزة .

بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي في الضفة وقطاع غزة لعام 2014 (14.5%)[10] أكثر من 80% من هذه النسبة تتركز في الضفة، مقابل حوالي 20% في قطاع غزة، بسبب إغلاق حوالي 90% من المنشآت الصناعية في قطاع غزة وأدى ذلك إلى انخفاض أعداد العاملين في القطاع الصناعي في قطاع غزة من 35.000 عامل إلى نحو 4.000 عامل

9- **المياه:** تقع أهم الخزانات الجوفية في قطاع غزة في منطقة المواصي الممتدة من شاطئ خانيونس حتى نهاية شاطئ رفح، لكن تزايد شح مياه الامطار وتزايد ضخ المياه الجوفية ارتباطاً بزيادة السكان، **فقد ارتفعت نسبة الملوحة (الكلوريد) إلى أكثر من 1000 ملجم/لتر، علماً بأن منظمة الصحة العالمية حذرت من استعمال المياه للشرب الآدمي في حال زيادة نسبة الملوحة عن 250 ملجم/لتر، إلى جانب الخطورة الشديدة الناجمة عن زيادة نسبة (النترايت) بحيث وصلت في مخزون مياه قطاع غزة إلى أكثر من 200 – 250 ملجم/لتر، الأمر الذي سؤدي بالضرورة إلى انتشار العديد من الأمراض** ، خاصة الفشل الكلوي الذي يتزايد اليوم بصورة ملحوظة في قطاع غزة إلى جانب أمراض السرطان التي انتشرت خلال العامين الماضيين بصورة غير مسبوقة ، بحيث تشير عدد من التقارير الطبية أن انتشار السرطان في قطاع غزة بات من أعلى النسب في العالم .

وفي هذا الجانب أشير إلى تقرير فريق الأمم المتحدة بعنوان " غزة في عام 2020" الصادر في شهر آب 2012، حيث أكد على ما يلي بالنسبة للمياه والصرف الصحي:

المؤشر	القيمة
نسبة المياه الجوفية الصالحة للشرب	**%10**
العام الذي قد تصبح فيه المياه الجوفية غير صالحة للاستخدام	**2016**
كمية المياه العادمة غير المعالجة أو المعالجة جزئيا التي يتم ضخها	**90000 متر مكعب لكل يوم أو 33 مليون متر مكعب سنويا**

إن الاستخراج الحالي للمياه من المخزون الجوفي، والمقدر سنوياً بـ 160 مليون متر مكعب لتلبية الطلب الكلي الحالي، قد تجاوز ذلك بكثير. ومع تناقص مستويات المياه الجوفية تتسرب المياه من البحر الأبيض المتوسط المجاور الى المخزون الجوفي ، مما تسبب بالتالي في رفع مستويات الملوحة عن مستوى المعايير التي حددتها منظمة الصحة العالمية للمياه الصالحة للشرب .وتزامن ذلك مع تلوث طبقة المياه الجوفية بالنترات الناجمة عن التحكم في مياه المجاري والصرف الصحي وأسمدة الري في الأراضي الزراعية.

[10] **المصدر السابق – ص1**

وتعتبر 90 % من المياه الجوفية في الوقت الحاضر غير صالحة للشرب دون معالجة . وبالتالي فإن توفر المياه الصالحة للشرب أصبح محدوداً لمعظم سكان غزة، حيث بلغ متوسط استهلاك يتراوح بين 60 إلى 70 لتر للفرد في اليوم (وبحسب الموسم)، وهو أقل من المعدل الذي حددته منظمة الصحة العالمية ب 100 لتر للفرد يومياً.

ومن الممكن أن تصبح طبقة المياه الجوفية غير صالحة للاستعمال في عام 2016 ، وسيستحيل إصلاح الإضرار التي لحقت بها بحلول عام2020 .

إن وضع معالجة المياه العادمة أو مياه الصرف الصحي ليس أفضل حالاً، في الوقت الذي توجد فيه حاجة ماسة للاستثمارات ضخمة في مرافق المعالجة والبنية التحتية المرتبطة بها لتلبية الطلب الحالي، ناهيك عن الاحتياجات المستقبلية .

وفي الوقت الراهن، يمكن معالجة وإعادة ترشيح 25 % فقط من مياه الصرف الصحي، أي حوالي 30000 متر مكعب في اليوم للاستخدام في المساحات الخضراء وبعض أنواع الزراعة. كما يتم تصريف حوالي 90000 متر مكعب يومياً من مياه الصرف الصحي الخام أو المعالجة جزئياً إلى البحر الأبيض المتوسط المجاور والمنطقة المجاورة له (أي حوالي33 مليون متر مكعب في العام) ، مما يخلّف تلوثاً ومخاطر على الصحة العامة ومشاكل في صناعة الأسماك.

لا يزال العمل جارياً لإنشاء وترميم محطات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي لتلبية الطلب في الحالي والمستقبلي على حد سواء. ولكن تحتاج هذه الجهود إلى تسريع .ففي الوقت الحاضر، ينتج قطاع غزة حوالي 44 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي سنوياً ، وهو مرشح للارتفاع ليصل 57 مليون متر مكعب سنوياً بحلول عام2020 .

10-**الكهرباء: بات من المعروف أن أزمة الكهرباء الطاحنة في قطاع غزة ، هي أزمة مستعصية طوال الأعوام الثماني الماضية ، حيث ينقطع التيار الكهربائي يومياً بمعدل يتراوح بين 8 ساعات إلى 12 ساعة ، مما يسبب أضراراً مادية (اقتصادية واجتماعية) ونفسية بالغة. وفي هذا السياق، أشير إلى أن محطة توليد الكهرباء الوحيدة الموجودة في غزة تنتج –في الأوضاع الطبيعية في حال تأمين الوقود اللازم من السولار- 100 ميغاوات، وبالتالي فإن القطاع يغطي احتياجاته من مصر التي تقدم 22 ميغاوات تستخدم في انارة منطقة رفح جنوب قطاع غزة، وحوالي 120 ميغاوات من "إسرائيل"، علماً بأن حاجته اليومية من الكهرباء لهذا العام تتطلب تأمين 350 ميغاوات، سترتفع هذه الحاجة إلى 550 ميغاوات عام 2020.**

11-**إنفاق الأسرة :** بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلف السلع والخدمات 945.4 ديناراً أردنياً في الضفة والقطاع، (بواقع 1,058.4 ديناراً أردنياً في الضفة الغربية مقابل 729.3ديناراً أردنياً في قطاع غزة)، لأسرة متوسط حجمها في الضفة والقطاع 6.0 أفراد

(بواقع 5.7 أفراد في الضفة الغربية و6.6 أفراد في قطاع غزة). **وشكل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للاسرة في الضفة والقطاع 34.5 %من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 32.7% في الضفة الغربية و39.4% في قطاع غزة.**

12- **الفقر**: قبل العدوان الأخير على قطاع غزة تموز/آب 2014 بلغ معدل الفقر بين السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف عام 2014 ، بواقع 17.8% في الضفة ما يعادل 496620 نسمة، و 38.8% في قطاع غزة[11] ما يعادل 682880 نسمة، أما نسب الفقر المدقع فقد بلغت 7.8% من إجمالي السكان في الضفة (217620 نسمة) ، مقابل 21.1% في قطاع غزة[12] ما يعال (371360) نسمة.

وفي ضوء نتائج العدوان الصهيوني على القطاع الذي تواصل منذ صباح يوم 2014/7/8 واستمر لمدة 51 يوماً حتى تاريخ 2014/8/28 ، تحول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة فيه منتصف 2014 إلى أكثر من 60% ، هبطت في منتصف 2015 إلى 43.9%[13] من مجموع القوى العاملة، ما يعادل 198903 عاطل عن العمل يعيشون اليوم ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية بالغة القسوة، وهذا يعني أن معدل الفقر في قطاع غزة ارتفع حسب العديد من المصادر – إلى ما يقرب من 50% من السكان ، ما يعادل 894 ألف نسمة ، أما الذين يعيشون اليوم في حالة من الفقر المدقع، أقل من دولارين في اليوم، فقد ارتفعت النسبة إلى حوالي 30% ما يعادل 536 ألف نسمة، مع العلم ان خط الفقر للأسرة قد بلغ 2293 شيكل ما يعادل (580$) وخط الفقر المدقع قد بلغ 1832 شيكل ما يعادل (470$).

13- **الواقع الصحي**[14]**: تشير البيانات الاحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نمو الموارد البشرية الصحية في الضفة والقطاع ما زال متدنيا، على الرغم من انتشار الأمراض المتنوعة** في الأراضي الفلسطينية عموماً وقطاع غزة خصوصاً، من أهمها أمراض سوء التغذية والتفوئيد وضغط الدم والسكر والكبد الوبائي والسرطان بأنواعه ، والسحايا، وأمراض العيون والفشل الكلوي وغير ذلك من الأمراض الخاصة بالأطفال، **علاوة على تراجع الكفاءة والخبرة التمريضية لدى نسبة عالية من الممرضين/ة في مستشفيات القطاع، وقلة الأطباء الاختصاصيين في الأورام والجهاز الهضمي والقلب والدماغ وجراحة العيون والعظام.**

وقد أشار "تقرير فريق الأمم المتحدة بعنوان " غزة في عام 2020"" إلى الوضع الصحي في قطاع غزة مؤكداً على الحاجة الماسة لتحسين الجودة في الأوضاع الصحية من جهة،

---

[11] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – النشرة الإحصائية بمناسبة اليوم العالمي للسكان – رام الله – 2014/7/11.**

[12] **المصدر السابق.**

[13] **الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – جريدة الأيام – 2015/5/13 – ص13.**

[14] **فلسطين في أرقام – جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13 – صفحة 13.**

ومؤكداً على أن معظم المرافق الصحية غير قادرة على تقديم خدمات آمنة وكافية مما يستدعي إعادة تأهيلها وتطويرها.

ستكون هناك حاجة ماسة لأطباء وممرضات وأسرةّ إضافية لمواجهة النمو السكاني المتزايد . وطبقاً لتوقعات المعدلات الحالية للنمو السكاني، فإن الحفاظ على المعدل الحالي 1.3 سرير طبي لكل 1000 شخص في قطاع غزة سيتطلب إضافة 800 سرير إضافي بحلول عام 2020بإجمالي 2800 سرير .وبالمثل، فإن الحفاظ على المعدلّ الحالي للأطباء والممرضين لكل1000 شخص، يستوجب رفع عدد الأطباء من 1000 إلى4900 طبيب، وزيادة عدد الممرضين من 2000 إلى8200 بحلول عام2020 .

14-**التعليم :** أظهرت البيانات الأولية للتعليم للعام الدراسي 2015/2014 بأن عدد المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 2,843 مدرسة بواقع 2,145 مدرسة في الضفة الغربية، و 698 مدرسة في قطاع غزة ، وهذا المجموع الاجمالي للمدارس (2,843) مدرسة يتوزع إلى 2,096 مدرسة حكومية، و 349 مدرسة تابعة لوكالة الغوث و398 مدرسة خاصة15.

وبلغ عدد الطلبة في المدارس ما يزيد عن 1,177 مليون طالب وطالبة، (حوالي 586 ألف ذكر، 591 ألف أنثى)، منهم 689 ألف طالب وطالبة في الضفة الغربية ، و488 ألف طالب وطالبة في قطاع غزة. ويتوزع الطلبة بواقع 778 ألف طالب وطالبة في المدارس الحكومية، و 290 ألف طالب وطالبة في مدارس وكالة الغوث الدولية، و 109 آلاف طالب وطالبة في المدارس الخاصة.

وفي هذا الجانب نشير إلى أن العدوان الصهيوني على قطاع غزة صيف عام 2014 قام بتدمير حوالي 327 مدرسة تدميراً جزئياً وكلياً.

أما فيما يتعلق بالخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني فقد بلغت نسبة الأمية للأفراد 15 سنة فأكثر 3.6% في العام 2014 ، وتتفاوت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور 1.6% و 5.6% للإناث، فيما بلغت نسبة الأمية للاجئين الفلسطينيين خلال العام 2014 للأفراد 15 سنة فأكثر 3.3% مقارنة مع 3.8% لغير اللاجئين.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي فقد بلغ عدد الجامعات التقليدية 14 جامعة في فلسطين، منها 5 جامعات في قطاع غزة ، و9 جامعات في الضفة الغربية، فيما بلغ عدد الكليات التي تمنح درجة البكالوريوس 19 كلية جامعية، موزعة على النحو الآتي 6 كليات جامعية في قطاع غزة، و 13 كلية جامعية في الضفة الغربية.

[15] **المصدر السابق – فلسطين في أرقام – صفحة 13.**

أما التعليم المفتوح فيوجد جامعة واحدة لها 15 مركزاً في الضفة الغربية و 5 مراكز في قطاع غزة، في حين بلغ عدد كليات المجتمع المتوسطة 18 كلية، منها 11 كلية في الضفة الغربية و 7 كليات في قطاع غزة.

بلغ عدد الطلبة الجدد اللذين التحقوا بمؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي (2013 / 2014) 60,827 طالباً (35387 أُنثى و 25440 ذكراً) موزعين كالتالي:

- الجامعات التقليدية : 33574 طالباً منهم (9 دكتوراه ، 2470 ماجستير ، 51 دبلوم عالي، 29624 بكالوريوس ، 854 دبلوم متوسط ، 129 دبلوم مهني ، 413 تأهيل تربوي ، 24 بلا شهادة).
- الكليات الجامعية : 6837 طالباً منهم (2174 بكالوريوس ، 4604 دبلوم متوسط ، 59 دبلوم مهني).
- كليات المجتمع المتوسطة : 5436 طالباً منهم (7 بكالوريوس ، 5379 دبلوم متوسط ، 50 دبلوم مهني).
- التعليم المفتوح : 14980 طالباً منهم (12721 بكالوريوس ، 1888 سنة تحضيرية ، 371 شهادة تاهيل تربوي).

وبالرجوع إلى تقرير فريق الأمم المتحدة بعنوان " غزة في عام 2020"، يؤكد على أنه بالرغم من ارتفاع المعدلات العالية للالتحاق بالمدارس، **لا زال الحفاظ على نوعية التعليم في قطاع غزة يشكل تحدياً كبيراً**، وذلك يعود جزئياً إلى نقص عدد المدارس، إذ أن 85 % من مجموع 677مدرسة تعمل بنظام الفترتين . وبالتالي، فإن الساعات الدراسية عادة ما تكون أقل من المقرّر، ويتشارك ما معدله 36 طالباً غرفة الصف الواحد . ويذهب 30 % فقط من الأطفال الصغار إلى رياض أطفال مرخصة .

ويضيف التقرير **هناك حاجة الآن لزيادة عدد المدارس استجابةً لازدياد عدد الأطفال في سن المدرسة خلال السنوات القادمة.** ومن المتوقع زيادة عدد الأطفال في سن المدرسة ليصل 673000طفلاً بحلول عام 2020 ، بمعدل 14000 كل عام .**ويوجد حالياً عجز في عدد المدارس يصل إلى250 مدرسة في غزة** . وبناءً على أعداد المدارس المطلوبة الآن (667 موجودة و 250 مطلوبة) وتوقعات دراسات أعداد السكان حول عدد الأطفال في سن المدرسة، سيكون هناك حاجة إلى 190 مدرسة أضافية بحلول عام 2020، أي ما مجموعه 440 مدرسة بحاجة للبناء.

وعلى المدى البعيد، تتطلب نوعية وبيئة التعليم تلبية النقص في الغرف الصفية وجعل المناهج (بما فيها الكتب الدراسية) تستجيب لاحتياجات الأطفال في غزة، بتزويدهم بتعليم يستند على المهارات الحياتية. ويتطلب هذا استثمار أكبر في مجال تدريب المعلمين والإشراف التربوي .كما ينبغي توسيع وتطوير جودة التعليم الجامعي.

15- تزايد حالة الاحباط واليأس في صفوف الشباب العاطلين عن العمل (ومعظمهم من حملة الشهادات الجامعية العاطلين عن العمل الذين يصل عددهم اليوم إلى ما يقرب من مائة ألف خريج/ة) وارتفاع نسبة الراغبين منهم للهجرة من قطاع غزة رغم كافة المخاطر التي تعترض طريقهم بما في ذلك الموت غرقاً، ما يعني بوضوح تفاقم أوضاع الاحباط والتذمر والانحطاط مع ارتفاع نسبة البطالة وانتشار المظاهر والسلوكيات الاجتماعية المتردية (تعاطي المخدرات والحشيش والبانجو والهيروين وحبوب الاترمال وغيرها من حبوب الهلوسة، علاوة على السرقات والجرائم والانحلال الاخلاقي.. الخ) بسبب انتشار واتساع أحوال الفقر المدقع الى جانب تفاقم الاوضاع الصحية وانتشار الامراض (الجرب / والتفوئيد / والسحايا / امراض سوء التغذية / " ابو دغيم") علاوة على احتمال انتشار امراض الكلى الناجمة عن شدة ملوحة المياه في قطاع غزة الذي انخفض مخزونه من المياه العذبة الصالحة للاستهلاك البشرى الى اقل من 10 % من المخزون، الامر الذي يفرض على كافة القوى الوطنية مطالبة السلطة الفلسطينية والجامعة العربية والدول المانحة باقامة محطات تحلية المياه بما يضمن انتاج ما لا يقل عن مائة مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب سنويا.

16- **مجتمع المعلومات** [16]: بلغت نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب في الضفة والقطاع 63.1% للعام 2014، بواقع 66.9% في الضفة الغربية ، مقابل 55.6% في قطاع غزة.

أما بخصوص الاتصال بالإنترنت، فقد بينت النتائج أن 48.3% من الأسر في الضفة والقطاع لديها اتصال بالإنترنت، بواقع 51.4% على مستوى الضفة الغربية، و 42.2% على مستوى قطاع غزة للعام2014 .

17- **الشـــهداء:** بلـغ عـدد الشـهداء منـذ بديـة انتفاضـة الأقصـى 10,062 شـهيداً خـلال الفتـرة 2000/9/29 وحتى 2014/12/31، **ويشار إلى أن العام 2014 كان أكثر الأعوام دموية حيث سقط 2,240 شهيداً منهم 2,181 استشهدوا في قطاع غزة خلال العدوان الأخير في تموز/آب 2014** ، و 58 شـهيداً من الضفة الغربيـة، وشـهيد من أراضـي العام 1948، تـلاه العام 2009 حيث سقط 1,219 شهيداً، فيما استشهد 306 شهداء خلال العام 2012، منهم 15 في الضفة الغربية و 291 شهيداً في قطاع غزة، منهم 189 شهيداً سقطوا خلال العدوان على قطاع غزة في تشرين الثاني 2012، بينما استشهد 56 شهيداً خلال العام 2013 من بينهم 42 من الضفة الغربية و 14 من قطاع غزة [17]، اما عدد الشهداء في الحراك الشعبي ضد الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ أول أكتوبر 2015 حتى يوم 10/11 فقد بلغ 22 شهيداً من شباب الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب مئات الجرحى والمعتقلين.

---

[16] **المصدر السابق – فلسطين في أرقام – صفحة 13.**

[17] **المصدر السابق – فلسطين في أرقام – صفحة 13.**

18-الدمار الناجم عن العدوان الصهيوني على قطاع غزة تموز 2014: بلغ عدد الوحدات السكنية التي دمرت تدميراً كلياً خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال العام 2014 حوالي 9 آلاف وحدة، بالإضافة إلى 47 ألف وحدة سكنية تم تدميرها جزئياً إلى جانب تدمير أكثر من 150 مصنع تدميراً كلياً وجزئياً وأكثر من 200 منشأة زراعية وأكثر من 40 الف منزل ومنشأة سكنية ومحلات تجارية وورش صغيرة، الأمر الذي ادى إلى شلل الحياة الاقتصادية بعد أن تحول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وبلغ عدد المدارس التي تم تدميرها كلياً 327 مدرسة، 50% من هذه المدارس كانت تعمل بنظام الورديتين، بالإضافة إلى 6 جامعات تم تدميرها جزئياً، فيما بلغ عدد المساجد التي دمرت كلياً أو جزئياً 71 مسجداً إضافة إلى تدمير بعض الكنائس ، أما عدد المباني الحكومية التي تم تدميرها تدميراً كلياً فبلغ 20 مبنى، بالإضافة إلى تدمير 29 مستشفى ومركز رعاية صحية أولية.

وفي هذا الجانب ، أشير أن تقديرات إعادة إعمار قطاع غزة حسب ما يسمى بالخطة الوطنية للإنعاش (إعداد وزارة الاقتصاد / رام الله) قد تحددت بمبلغ 4 مليار دولار للاعمار بالإضافة إلى 4,504 مليار دولار تقديرات دعم ميزانية السلطة للأعوام (2014-2017) ما مجموعه 8,504 مليار دولار ، في حين أن مؤتمر إعادة الاعمار – القاهرة 2014/10/12- وعد بتقديم 5,4 مليار دولار 50% منها يخصص لدعم موازنة السلطة الفلسطينية!!؟ أي أن ما يبقى للإعمار والإغاثة ... إلخ، فقط 2,7 مليار دولار يذهب منها للإغاثة والقطاع الاجتماعي -حسب الخطة- 701 مليون دولار بالإضافة إلى 1,235 مليار دولار للقطاع الاقتصادي، ولا يبقى سوى 764 مليون دولار لإزالة الانقاض والسكن والمآوى وإعادة الإعمار !!؟ وإذا أخذنا بعين الاعتبار تكاليف إقامة ورواتب أكثر من 350 مراقب دولي بما يزيد عن مائة مليون دولار، بالإضافة إلى 183 مليون دولار لتشغيل مؤسسات الحكومة والبلديات، فلن يبقى للاعمار سوى مبلغ 481 مليون دولار من أصل المبلغ المقترح حسب الخطة للسكن والمأوى وإزالة الأنقاض، ومقداره 1,216 مليار دولار، ما يعني أننا أمام أوضاع كارثية تضاف على النتائج الكارثية للعدوان الصهيوني.

في ضوء ما تقدم، فإنني اعتقد ان قطاع غزة بحاجة ماسة إلى حوالي 6 مليارات دولار للإغاثة والاعمار، وانشاء محطتي تحلية للمياه في القطاع بطاقة لا تقل عن 50 مليون متر مكعب من المياه العذبة سنوياً، إلى جانب إنشاء محطات لمعالجة المياه العادمة ، ومحطة للكهرباء وتوريد محولات جديد بما يضمن تلبية حاجة القطاع من التيار الكهربائي البالغة 350 ميغاوات وبالتالي الاستغناء عن التيار الكهربائي الوارد من دولة العدو الاسرائيلي ، لكن مؤتمر الدول المانحة لم يأخذ بعين الاعتبار أولويات القطاع وحاجته للمياه العذبة والتيار الكهربائي ومعالجة المياه العادمة ، وقرر تخصيص 5,4 مليار لإعمار القطاع، علماً بأن نصف هذا المبلغ سيذهب إلى تغطية عجز السلطة الفلسطينية .

بالطبع ، إنني أدرك –كما تدركون – أن مؤتمر الدول المانحة ليس معنياً بمعاناة شعبنا في قطاع غزة، إلى جانب ادراكنا أن أموال الدول المانحة ليست أموالاً خيرية أو إنسانية، بل هي مشروطة سياسياً بالتوافق مع مصالح الدولة الصهيونية انعكاساً للموقف الأمريكي .

وهذا يعيدنا إلى الموقف الرسمي العربي، خاصة السعودية والخليج القادر على تأمين كافة المبالغ المطلوبة لإعمار قطاع غزة وهي في تقديرنا لا تتجاوز 1/2 % (نصف بالمائة ما يعادل ستة مليارات دولار) من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، لكن بلدان النظام العربي عموماً، والسعودية والخليج خصوصاً، تعيش حالة من التبعية والخضوع والارتهان للنظام الامبريالي، الأمر الذي يجعل من هذه الأنظمة أعداءً لشعبنا وقضيتنا.

وفي هذا السياق، لابد لي من أن أشير –بكل ألم– إلى تقصير رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات بالنسبة لدعم خطة الإعمار وتخفيف الثمن السياسي، رغم أن ثرواتهم حسب العديد من التقديرات تتجاوز الـ 80 مليار دولار!!، وهو مبلغ أكبر عشرات المرات من ثروة رجل الأعمال اليهودي الانجليزي "روتشيلد".

بالنسبة لكميات مواد البناء اللازمة لعملية الأعمار، تؤكد الإحصائية شبه النهائية الصادره عن وزارة الأشغال العامة في غزة، أن إجمالي كميات مواد البناء اللازمة لإعادة إعمار غزة، تبلغ 1.5 مليون طن إسمنت (125 ألف طن شهرياً) و (4166 طن يومياً)، و227 ألف طن حديد، وخمسة ملايين طن حصى، ما يعني توفير أكثر من 600 شاحنة يومياً على مدار العامين القادمين لتأمين وصول هذه الكميات من مواد البناء إضافة إلى أكثر من 400 شاحنة يومياً لتأمين مستلزمات قطاع غزة في حين أن معبر كرم أبو سالم لا يستوعب أكثر من 600–700 شاحنة يومياً!!.

المسألة الأخرى التي أود الإشارة إليها ، هي حديثي عن المفارقة التالية، للتأمل والحوار: فعلى الرغم من إدراك الجميع لحجم الدمار المضاعف الناجم عن عدوان 2014 مقارنة بعدوان 2009 إلا أن المؤتمر وخطة الاعمار (وزارة الاقتصاد والسلطة) طالبوا بنفس المبلغ 4 مليار دولار دون مراعاة الفرق الهائل في الدمار والشهداء والجرحى بين 2014 و 2009 !!؟

على أي ، إنني اعتقد –ولعلكم تشاركونني في الرأي – أن الهدف المركزي "للدعم" المالي الموعود والمشروط لكل من الضفة وقطاع غزة من الولايات المتحدة و أوروبا و "إسرائيل" يسعى –كما هو الحال في السابق– إلى توسيع الهوة بين القلة من أصحاب المصالح و بين الأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا ،كما يسعى الى تخفيف بشاعة الاستغلال والاضطهاد والعدوان الامبريالي الصهيوني ، إلى جانب تحقيق هدفه الرئيسي في الحصول على المزيد من التنازلات السياسية ومن تغييب مبادئ العدالة الاجتماعية و المساواة وخلق شرائح طبقية مستفيدة ومنفذه لبرامجه وشعاراته، ما يعني اتساع إطار الفساد وآلياته وأدواته جنبا إلى جنب مع الهبوط السياسي ، إنه الدعم الذي يحول المعادلة من حرب ضد الفقر والبطالة إلى حرب

ضد الفقراء أنفسهم كما يمارسونها اليوم في قطاع غزة ، مستهدفين تركيع شعبنا و إذلاله و استسلامه للمخطط الامبريالي الصهيوني والرجعي العربي، لكي يتحول الوطن و الشتات إلى مجرد كائنات اقتصادية تستسلم للقمة العيش و ضروراتها.

19- **نشوء شريحة بيروقراطية- كمبرادورية نافذة في القرار السياسي** ومرتهنة بالتمويل الأمريكي الأوروبي ومتساوقة مع الرؤية السياسية الإسرائيلية بهذا القدر أو ذاك، في مقابل تزايد مظاهر الانحطاط السائد في المجتمع الفلسطيني، بسبب تزايد مظاهر الفقر والبطالة التي وصلت في قطاع غزة إلى حوالي 44% من مجموع القوى العاملة، إلى جانب انسداد الأفق السياسي.

20- **تطورت العلاقات الاجتماعية في اتجاه تبلور مجتمع طبقي مشوّه، وتابع ، حيث تميز التطور الاجتماعي في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح ملموس أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية** بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي إلى جانب الهبوط السياسي.

21- بروز المؤشرات السلبية الخطيرة في أوساط العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين واضطرابهم النفسي والسلوكي .

22- **جرى عن وعي تفكيك الأركان الأهم في المجتمع السياسي الفلسطيني التي تأسست في زمن الاحتلال، الحركة النقابية العمالية والحركة النسوية وقوى اليسار الفلسطيني، الأمر الذي مهد الطريق لصعود الإسلام السياسي،** خاصة بعد تقهقر وارتداد اتجاهات واسعة في القيادة اليمينية "البرجوازية" في م.ت.ف، خاصة بعد اعترافها الصريح بدولة العدو الإسرائيلي.

23- **في ضوء تكريس الانقسام وتفكك النظام السياسي بسبب الصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس، تسود مجتمعنا اليوم سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على حل قضايا الأجل القصير دون أن تعطي الاهتمام المطلوب لقضايا المستقبل،** ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تفاقم مظاهر التخلف الاجتماعي، وتراجع العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والتعددية الديمقراطية لحساب قيم النفاق والإحباط والقيم الانتهازية والمصالح الشخصية إلى جانب الجرائم والانحرافات بكل أنواعها الأخلاقية والمجتمعية التي لم يعرفها مجتمعنا من قبل.

24- **تفاقم النزعة الاستهلاكية** لدرجة أن ينفق المجتمع الفلسطيني حوالي 4.5 مليار سنوياً فيما ينتج نصفها فقط، ناهيكم عن تزايد مساحات الفقر وارتفاع الأسعار وتفاقم البطالة، الأمر الذي منح القوى السياسية المدعومة مالياً -في سلطة الحكم الذاتي- تربة خصبة لشراء الذمم وتجييش المحاسيب.

25- برجزة القيادة السياسية، حيث يتبدى للعيان الثراء الفاحش على فريق سلطة أوسلو وأجهزتها وإتباعها، ناهيكم عن الامتيازات الملحوظة لدى مجموعات من الشرائح البرجوازية العليا (ذات العلاقة التاريخية بحركة الإخوان المسلمين وحركة حماس راهناً) من كبار تجار الجملة والعقارات ومحلات الصرافة والخدمات وبعض المنشآت الصناعية والسياحية التي تزايد نشاطها بعد وصول حماس وتفردها في حكم غزة.

26- برغم تزايد مظاهر التخلف والانحطاط الاجتماعي وما رافق ذلك من توزع الولاءات الشخصية والعشائرية والاستزلام، في المناطق الشعبية الفقيرة بصورة خاصة، إلا أن الانقسام الاجتماعي الداخلي، في جوهره وحقيقته الموضوعية يعبر عن نفسه في صفوف أبناء شعبنا، في الضفة والقطاع، على قاعدة توزع السكان في السُلَّم الطبقي أو الاجتماعي، بين القلة من الأغنياء، والأغلبية الساحقة من الفقراء.

27- تزايد انتشار الفقر الذي لم يتوقف عند الفقر المادي أو الفقر في الدخل, بل تخطى هذه الحدود إلى الفقر في القانون والنظام والقيم، نتيجة تراكمات السنوات الاحدى وعشرين الماضية، تسود مجتمعنا اليوم، خاصة بعد الانقسام بين "شرعيتين" متصارعتين في الضفة والقطاع وما أدى اليه من مظاهر القلق والإحباط واليأس، سلوكية أنانية تتسم بالراهنية أو اللحظة، تهتم بحل القضايا الحياتية الآنية على حساب القضايا الوطنية الكبرى **– وتراجع دور الأحزاب الوطنية عموما واليسارية خصوصا– لحساب مشاعر الإحباط والقلق والتذمر واليأس السائدة في الأوساط الشعبية التي لم تعد –في معظمها– تحرص على المشاركة في العمل السياسي.**

28- تضخم نسبة العاملين في القطاع الحكومي إلى حوالي 22.9%[18] من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، حيث يقدر اجمالي عدد الموظفين في حكومتي الضفة وغزة نهاية عام 2015، بحوالي (200) ألف موظف مدني وعسكري، منهم (40) ألف يتقاضون رواتبهم من حكومة حماس، و (160) ألف من حكومة رام الله، منهم (78) ألف في الضفة و (72) ألف في قطاع غزة .

29- **آثار الانقسام على التربية والتعليم من حيث محاولات تعديل المناهج من قبل حكومة السلطة / رام الله كاستجابة للشروط الأمريكية الإسرائيلية، أو من حيث فرض المنطق الأصولي الغيبي على مناهج التعليم في قطاع غزة عبر سياسات وممارسات حكومة حماس.**

30- دفع الحصار الإسرائيلي بنحو 84% من الأسر الفلسطينية إلى تغير أنماط حياتها فيما تنازل 93% منهم عن المتطلبات المعيشية اليومية، وعبر 95% عن استيائهم الشديد لتحويل القطاع إلى سجن كبير.

---

[18] المراقب الاقتصادي والاجتماعي – معهد ماس والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – رام الله - العدد (41) – أغسطس2015-ص54.

31- انعكاس الآثار السلبية للحصار والعدوان على الأطفال من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية، وانتشار ظاهرة التسول المباشر وغير المباشر بصورة غير مسبوقة وخاصة بين الأطفال دون الخامسة عشر .

32- بذريعة الحصار، أصبح التهريب عبر الإنفاق (قبل إغلاقها وتدمير معظمها من النظام المصري) في قطاع غزة خصوصا، ظاهرة "مشروعة" يتهافت عليها أصحاب المصالح والمحتكرين والمغامرين أدت إلى ظهور شريحة من أصحاب الملايين في قطاع غزة، إلى جانب تهافت العمال المعدمين العاطلين عن العمل الذي تعرض العشرات منهم للموت للحصول على لقمة العيش، في ظل صمت الأجهزة الأمنية أو تواطئها.

33- تردي أحوال الصيادين (حوالي 4000 صياد يعيلون حوالي 25 ألف نسمة) وتدهورت معيشتهم بسبب الحصار الإسرائيلي، سواء عبر حرمانهم من الصيد أو تعطيل حركتهم أو تهديدهم بالقتل، وارتفعت البطالة في صفوفهم بعد أن فرض عليهم الصيد في الأيام المسموح بها –في مسافة (3) أميال فقط رغم أن اتفاق أوسلو سمح لهم بالصيد لمسافة (20) ميل بحري.

الأوضاع والتطورات الاجتماعية والسياسية:

التطور الاجتماعي، في الضفة والقطاع، منذ عام 1994 إلى اليوم، لم يكن تطورا إيجابيا في محصلته أو نتائجه العامة، حيث تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه، بصورة كلية أو جزئية، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القيمية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني، الذي يعيش في حالة قريبة من اليأس والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً أو مكرها – في معظمه – التعاطي مع احد قطبيها (فتح وحماس) في الضفة أو قطاع غزة، دون أي افق يؤشر – في المدى المنظور – على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيد الاجتماعي. حيث أصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر "مأسسة الاستبداد والفساد والتخلف" بدل مأسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

ذلك إن ما جرى من تراكمات سياسية ومجتمعية تفكيكيه منذ 14 حزيران 2007 حتى اللحظة، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي والسياسي الديمقراطي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست –بعد ثماني سنوات من الانقسام– واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية

للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية، إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع، رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع على المصالح الفئوية بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، **أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية، وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية ، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.**

إن الوضع الراهن–في ظل استمرار ضعف وعجز قوى المعارضة الوطنية واليسارية– يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48.

معنى ذلك هناك خلل كبير دفع، ومازال يدفع ثمنه شعبنا الفلسطيني عموماً والجماهير الفقيرة خصوصاً. ذلك أن ما يجري هو شكل من أشكال الصراع السياسي والمجتمعي، الممنهج والمحكوم بالطبع بأهداف ومصالح وبرامج انقسامية فئوية محددة، تسعى إلى إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني، أو تفكيكه إلى دويله مسخ في غزة وأخرى في الضفة، وفق مقتضيات الصراع بين القطبين، (فتح وحماس) في إطار فسيفساء متناقضة، قد يفقد معها المشروع الوطني مرتكزاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ما سيدفع إلى تكريس نوعاً من تفكك الفكرة التوحيدية للجماعة السياسية الفلسطينية لحساب هوية الإسلام السياسي أو الإمارة الإسلامية أو الخضوع لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية، حينئذ لن تكون هذه الهوية بديلاً للمشروع الوطني فحسب، بل "ستمثل" نهاياته لكي تبدأ بالسير في مشروعها ، وهي إمكانية نزعم أنها مستحيلة التحقق في فلسطين راهناً إلا إذا استطاع تيار "الإسلام السياسي" أن يصبح مشهداً رئيسياً في بعض أو معظم بلداننا العربية، وهو أمر لا يمكن تحققه بدون التكيف مع السياسات الأمريكية.

إذن ، فالتطور الاجتماعي ، في الضفة والقطاع ، منذ عام 1994 إلى اليوم ، لم يكن تطورا إيجابيا في محصلته أو نتائجه العامة ، حيث **تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه ،**

بصورة كلية أو جزئية ، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر ، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القيمية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني ، الذي يعيش في حالة قريبة من اليأس والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً او مكرها – في معظمه – التعاطي مع احد قطبيها (فتح وحماس) في الضفة أو قطاع غزة، دون أي افق يؤشر – في المدى المنظور – على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيد الاجتماعي. حيث أصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر "مأسسة الفساد والتخلف" بدل مأسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

ونتيجة لهذه الاوضاع، فقد انتقلت الحالة الفلسطينية من التعاطي مع الأزمات المتلاحقة، إلى المأزق الراهن، حيث تتجلى ملامح المأزق السياسي والمجتمعي الفلسطيني، عبر مواقف كل من حركتي فتح وحماس وصراعهما الفئوي على السلطة والمصالح بعيداً عن جوهر وشكل المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، وصولاً إلى حالة غير مسبوقة من الاحباط واليأس ، كما هو حال شعبنا اليوم عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص.

وفي هذا السياق ، لابد من الإشارة إلى أن الفقر –في أوساط الجماهير العفوية–، يُعَد من أهم كوابح النضال ليس من أجل الديمقراطية والتنوير والعلمانية والمواطنة فحسب، بل أيضاً من أهم الكوابح في وجه النضال من أجل الحرية وتقرير المصير والدولة المستقلة، أو أي ممارسة وطنية ومجتمعية على الصعيد العام، لأن من لا يجد قوت يومه ، يصعب عليه أن يطالب بحرية التعبير وبقية حقوقه السياسية ، ناهيكم عن المشاركة في الأحزاب والفصائل السياسية ، ذلك أن الفقير ينشغل بتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة له ولأهله، قبل أن يمارس حق الانتخاب أو الاقتراع (المدفوعة الثمن في كثير من الحالات) وقبل أن يشارك في تظاهرة أو ينضم إلى حزب سياسي أو ينشط داخل نقابة أو جمعية....إلخ، وكما يقول ماركس بحق "يغيب العقل حين يغيب الدقيق" ، وبالتالي فإن الفقر قد يدفع الأفراد ليس إلى التنازل عن حقوقهم كمواطنين فحسب، بل أيضاً يدفعهم صوب مزيد من الإحباط واليأس والميل للاستسلام.

فبسبب الانقسام وتراكماته منذ عام 2007 إلى اليوم ، تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في الأراضي المحتلة 67 عموماً، وفي قطاع غزة خصوصاً، إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الانقسام واستمرار الصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني–في الوطن والمنافي– بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوحدته السياسية والتفافه التاريخي منذ بداية القرن العشرين حول الاهداف الوطنية ، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته

الحضارية أو الحداثية التقدمية ، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية.

لقد بات من الواضح في أذهان أبناء شعبنا، أنه على الرغم من توقيع كل من حركتي فتح وحماس ومعهما كافة الفصائل والقوى الوطنية، على العديد من وثائق الوفاق أو المصالحة، آخرها ما يسمى بـ"مصالحة الشاطئ" ، إلا أن هذه "المصالحات" المتكررة بدون جدوى، لم تعد اليوم محل سخرية وتندر أبناء شعبنا فحسب، بل باتت للأسف مصدراً لمزيد من تراكم عوامل القلق والاحباط واليأس ، وهي عوامل أودت بقطاعات واسعة من ابناء شعبنا إلى القطيعة أو التخلي – بالمعنى النسبي الواسع– ليس عن احترامهم وتقديرهم للتاريخ النضالي لحركتي فتح وحماس، بل نلاحظ اليوم نوعاً من التراجع في مفاهيم الوطنية والانتماء والنضال الوطني ، إلى جانب تراجع قيم التعاضد والتكافل الاجتماعي (التي عرفها شعبنا في الانتفاضة الأولى 1987) لحساب قيم التفكك والتخلف والأنانية واللامبالاة ، وكل ذلك جاء انعكاساً لانسداد الافق السياسي من جهة، وضبابية وغموض تطبيق عملية الاعمار في قطاع غزة من جهة ثانية، وتزايد حدة الصراع غير المبدئي بين حركتي فتح وحماس من جهة ثالثة، وكل ذلك في موازاة تزايد مظاهر الهبوط السياسي والتفكك الاقتصادي والاجتماعي، وتزايد تراكمات البطالة والفقر المدقع والتشرد وارتفاع نسبة الجريمة الاجتماعية، الأمر الذي كرس مظاهر الاحباط واليأس (خاصة في قطاع غزة)، وأسهم في انتاج حالة من الانحطاط الاجتماعي بسبب تفاقم الآلام والمعاناة الشديدة في أوساط جماهير شعبنا عموماً وفي أوساط الفقراء والمعدمين والعاطلين عن العمل ومعظمهم من الشباب، إلى جانب أوضاع غير مسبوقة من المعاناة في اوساط الذين دمر العدوان الصهيوني بيوتهم ومنشآتهم مع فقدانهم للأمل في إعادة الاعمار بسبب شروط العدو الإسرائيلي وحصاره المستمر لقطاع غزة.

إنني أدرك –رغم كل تعقيدات الظروف الراهنة– أن هذا الوضع، هو وضع مؤقت، رغم كل ما يبدو عليه من الهيمنة لكل من حركتي فتح وحماس، وذلك لقناعتي – بالمعنى الموضوعي – أن حركتي فتح وحماس، عبر ممارستهما، تبتعدا بصورة تدرجية وعميقة عن الجماهير، التي باتت تشعر بانفصامها وعزلتها عنهما، ولكن هذه الحالة المؤقتة، لن تصل إلى نهايتها دون تفعيل ومراكمة توسيع وتعميق دور قوى المعارضة الوطنية واليسارية بالمعنى الذاتي ليتوافق ويتفاعل ويستجيب للشروط الموضوعية التي باتت "تستجدي" تلك القوى أن تتحرك للتفاعل معها، لتقوم بدورها ألاستنهاضي على طريق التغيير السياسي التحرري والديمقراطي المجتمعي المطلوب، وذلك انطلاقاً من الوعي بأن نضالنا التحرري، سواء ضد التحالف الامبريالي الصهيوني، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، يحتاج إلى مهماز يتقدم بنا نحو الحداثة والمواطنة والديمقراطية والعلمانية ، وهما وجهان لعملة واحدة ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

وفي هذا الجانب، أشير إلى المشهد العربي الرسمي الخاضع والتابع والمتخلف والمنحط الراهن، حيث نلاحظ طغيان حاله من الانكفاء وتراجع القضية الفلسطينية والشعارات المؤيدة للقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني بصورة غير مسبوقة من أذهان الشعوب العربية، وخفوت أو غياب الشعارات السياسية الوطنية والقومية المناهضة للامبريالية والصهيونية، الأمر الذي يدفعني إلى القول بأن حالة الاستسلام والخضوع العربي الرسمي، أسهمت في تراجع القضية الفلسطينية في الذهنية الشعبية العربية ، والسبب في ذلك لا يعود أبداً إلى رغبة الجماهير الشعبية العفوية، بقدر ما يعود إلى طبيعة سياسات الأنظمة الحاكمة، وطبيعتها الطبقية الكومبرادورية البيروقراطية الطفيلية، واستبدادها وقهرها للجماهير الشعبية الفقيرة، إلى جانب خضوعها وتكيفها مع السياسات الامبريالية والصهيونية، إلى جانب تراجع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومعظم فصائل وحركات المقاومة الفلسطينية عن ثوابتها وأهدافها ورؤاها الوطنية الثورية، لحساب القبول باتفاق أوسلو، أو تراجع حركة حماس واستعدادها لمهادنة دولة العدو في إطار الحديث عن دولة ممسوخة في قطاع غزة، وكل هذه العوامل أسهمت بالتأكيد في تراجع وهج القضية الفلسطينية ووهج النضال القومي في أذهان الجماهير العربية.

لقد توضح خلال العقود الماضية، الى جانب تطورات الوضع العربي الرسمي الراهن المنحط والخاضع المستسلم للشروط الامبريالية، علاوة على استمرار الصراع على المصالح والانقسام وتجدد الحديث عن تبادل الاراضي ، والمفاوضات العبثية البائسة، بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين، وأنها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي...لذلك يجب ان تتأسس الرؤية لدى كافة القوى الوطنية الديمقراطية في فلسطين والبلدان العربية ، انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه، فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين... لهذا بات ضروريا أن يعاد طرح الرؤية الوطنية التحررية من قلب الرؤية التقدمية القومية الديمقراطية الأشمل، التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكومبرادورية والرجعية، من أجل ان يعاد تأسيس نضالنا الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية.

لذلك كله فإننا نتطلع إلى أن تمارس كافة القوى الوطنية دورها المطلوب في تحريض الجماهير في قطاع غزة والضفة الفلسطينية لممارسة كل أشكال الضغط الشعبي عبر الاعتصامات والمظاهرات بشعارٍ موحدٍ هو مقاومة كل أدوات ومظاهر الاستبداد والقهر من حركتي فتح وحماس و "إنهاء الانقسامِ" والعودة إلى الاحتكام للشعب والانتخابات الديمقراطية ، مع التأكيد المطلق على حق أبناء شعبنا في ممارسة حرياتهم في الرأي والتعبير والكتابة والمعتقد والتنظيم والإبداع والنقد والتظاهر والاعتصام والإضراب، إذ لا معنىً ولا قيمةً أو مصداقية لأي نضالٍ وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستبداد والقمع السلطوي المستمر من قطبي الصراع: فتح وحماس.

في ضوء ما تقدم ، أعتقد بأنه لا يمكن الحديث عن مستقبل قطاع غزة ووحدته السياسية والاجتماعية والجغرافية مع الضفة الغربية في إطار نظام سياسي فلسطيني وطني وديمقراطي طالما بقيَ الانقسام قائماً، إلى جانب استمرار مفاعيل المخططات الاسرائيلية، ذلك ان اسرائيل حققت حتى الان نجاحا في تمرير المخططات تجاه غزة وتكريس فصلها الجغرافي والسياسي عن باقي الجسم الفلسطيني، آخذين بعين الاعتبار أن سياسة اسرائيل معنية باستمرار الانقسام والوصول إلى هدنة مع حركة حماس (مدتها تتراوح من 5 إلى 10 سنوات) في إطار الحديث عن "دويلة غزة"، خاصة بعد أن أكدت حماس موافقتها بعد العدوان على غزة في تموز/يوليو 2014 ، على تثبيت وقف إطلاق النار، كما ان "إسرائيل" **تفضل استمرار الوضع القائم لفترة زمنية تعمل فيها على المزيد من الانهاك في مختلف المجالات وتحويل الانقسام السياسي الى انقسام اجتماعي يستهدف إضعاف الدور التاريخي لقطاع غزة في توليد ومراكمة الهوية الوطنية الفلسطينية.**

وفي هذا السياق، أشير إلى عدد من ممارسات حركة حماس في قطاع غزة، التي تدل بوضوح على أنها تمهد لتأسيس ما يسمى بـ"دولة غزة" وذلك عبر العديد من الاجراءات التي فرضتها في قطاع غزة ، منها على سبيل المثال: تأسيس وتطوير الاجهزة الامنية، قوانين لفرض ضرائب، ووضع تشريعات تحد من الحريات عموماً وحرية الرأي والمعتقد خصوصاً، ومنع عقد أي ندوة سياسية أو ثقافية إلا بموافقة مسبقة من الأجهزة الامنية، على النقيض من القانون الأساسي الفلسطيني، إلى جانب فرض الحجاب على كافة الطالبات في الجامعات والمدارس الثانوية والإعدادية واالابتدائية، كما فرضت على كل من يرتاد شاطئ البحر في غزة من الرجال أن يلتزم بلبس "الشورت الإسلامي" (شورت طويل تحت الركبة)!!!؟؟؟

وبالتالي فإن البوابة الرئيسية الأولى والوحيدة في مواجهة المخططات الإسرائيلية، تكمن في قدرة القوى الوطنية الفلسطينية على التواصل مع الجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع والشتات لممارسة كافة أشكال الضغط الشعبي لإنهاء الانقسام، دون التقليل من مخاطر وضع الأنظمة العربية المزري في المرحلة الراهنة من اشتعال الصراعات الطائفية والمذهبية الدينية والاثنية الدموية من خلال الحركات الاسلاموية الرجعية ، الأمر الذي قد يعني أن مستقبل غزة (والمسألة الفلسطينية برمتها) سيتحدد بعد أن تتضح الأوضاع في مصر وسوريا والعراق واليمن وليبيا غيرها.

أخيراً ، إن ما يعرض علينا اليوم من حلول تخديرية (باسم التسوية والمفاوضات العبثية أو المهادنة) وفق منطق ارادة العدو الامريكي الاسرائيلي تحت مسميات متنوعة ترفض مبدأ الحديث عن حق العودة وإزالة المستوطنات والانسحاب الكامل والدولة المستقلة ، لا تسعى إلا إلى تكريس الموقف الأمريكي الإسرائيلي.. أو شرعية المحتل وشروطه المذلة، وبالتالي فإن الحد الأدنى المطلوب الذي يمكن ان يقبله شعبنا كنهاية اخيرة لسقف التنازلات يتلخص فيما ورد في وثيقة الوفاق الوطني (مايو 2011)، التي يتوجب التمسك بنصوصها والتمترس حول بنودها وأسسها ، وهذا يعني صراحة رفض الرؤية الأمريكية

الإسرائيلية رغم إدراكنا لموازين القوى المختلة مع العدو ، لكن شعبنا الفلسطيني لن يقبل شروطهم أو وثائقهم الاستسلامية ، لان قبوله هو الخسارة الكبرى أو مؤشر الضعف والاستسلام ، ورفضه هو مؤشر القوة والصمود في وجه هذا العدو الأمريكي الإسرائيلي المتغطرس الذي يريد ان يفرض عليه إرادة القوة الغاشمة أو شرعية المحتل الغاصب .. التي سيرفضها شعبنا وفاءً منه لرسالة شهدائه وجرحاه وأسراه ، والتزاماً بتواصل مسيرة النضال من أجل دولة وطنية ديمقراطية مستقلة كاملة السيادة على كل جزء من ارضنا وسماءنا ومياهنا.. هذا هو الحد الادنى المطلوب في هذه المرحلة، ولنا في الحراك الثوري العفوي الذي انطلق بداية هذا الشهر (أكتوبر 2015) عبر الشباب الوطني الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة، دفاعاً عن القدس، ومن أجل الحرية وتقرير المصير والاستقلال وقدم عشرات الشهداء ومئات الجرحى والمعتقلين، دروساً وعبر عظيمة تؤكد على أنه مهما تراكمت عوامل الاحباط واليأس في صفوف شعبنا، فانها لن تؤدي به صوب القنوط والاستسلام، بل تراكم في نفوس وعقول الشباب الفلسطيني مزيداً من التصميم لمواصلة النضال مهما غلت التضحيات.

في ضوء ما تقدم، أُعيد التأكيد والتذكير بأن احزاب وفصائل المعارضة الوطنية واليسارية الديمقراطية، أمام مرحلة تتطلب استعادة لأصل الصراع ، لكن لا ينبغي عليها استسهال الأمر ، فهي ليست عملية ارتجالية ، انها تحدي المستقبل الذي يفرض عليها ثورة في الوعي ، وثورة في تفعيل وتطوير أوضاعها الداخلية للخروج من أزمتها الداخلية الراهنة، ومن أحوال ضعفها وعزلتها صوب النهوض السياسي والفكري والتنظيمي الديمقراطي، وتطبيق شعار المقاومة الشعبية والكفاحية ضد الوجود الصهيوني بصورة منهجية وهادفة، جنباً إلى جنب مع النضال المطلبي الديمقراطي للارتقاء بأوضاع الجماهير الفقيرة، بما يمكن هذه القوى من استعادة دورها ومصداقيتها في النضال من اجل انهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية التعددية في نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة بكل أشكالها من أجل تحقيق الأهداف الوطنية التحررية والديمقراطية.

على أية حال ، أُدرك أن المسألة لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب، بل في كيفية تحقيق هذه الرؤية، الأمر الذي يستدعي تغيير الكثير من الشعارات ، والتأسيس لأنماط عمل واستراتجيات جديدة، وهي على صعوبتها تحتاج إلى وضوح الرؤى المعرفية والسياسية بمنطلقاتها التقدمية الديمقراطية، بمثل ما تحتاج إلى أدوات نضالية جديدة أشبه "بكتلة تاريخية" ذات مضمون وطني ديمقراطي، من أجل تحقيق هدف الحرية والاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي الهدف الاستراتيجي لإقامة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها، التي ستشكل إطاراً موضوعياً لحل المسألة اليهودية بعيداً عن كل أشكال التعصب أو العنصرية.

ملاحق

جدول رقم (1) : اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة كما في منتصف 2015 *

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة (دونم)**	عدد اللاجئين داخل المخيم*	عدد اللاجئين خارج المخيم
دير البلح	دير البلح	1949	132	21968	62042
	المغازي	1949	600	25718	
خانيونس	خانيونس	1948	564	72868	189163
النصيرات	النصيرات	1948	588	66439	39642
	البريج	1952	528	33219	
رفح	رفح	1949	-	106087	105631
غزة	الشاطئ	1951	447	87870	318384
جباليا	جباليا	1954	1448	115731	108986
الإجمالي				529900	823848
إجمالي عدد اللاجئين في قطاع غزة					1353748

* المصدر: موقع وكالة غوث اللاجئين – الانترنت .

** المصدر: تم اعتماد مساحة المخيمات من موقع الأونروا، تقرير وكالة الغوث للاجئين لعام 2013

جدول رقم (2) :عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 كما في منتصف 2015*

المحافظة / المنطقة	عدد السكان	النسبة
الأراضي الفلسطينية	4668794	100.0
الضفة الغربية	2880745	61.7
جنين	314380	10.1
طوباس	63591	1.3
طولكرم	188295	3.1
نابلس	384725	8.2
قلقيلية	111842	2.1
سلفيت	72147	1.3
رام الله والبيرة	346279	7.1
أريحا والأغوار	52294	1.1
القدس	433772	9.1
بيت لحم	217191	4.2
الخليل	696229	14.1
قطاع غزة	1788049	38.3

شمال غزة	**348535**	**7.5**
غزة	**622818**	**13.3**
دير البلح	**259099**	**5.5**
خانيونس	**337746**	**7.3**
رفح	**219850**	**4.7**

* المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – الفلسطينيون في نهاية عام ، 2014 –قام الباحث بإضافة 1.5% زيادة سكانية عن الفترة من 2015/1/1 – 2015/6/30.

جدول رقم (3) :عدد السكان المقدر –حسب الفئات العمرية- في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 كما في منتصف 2015*

العمر	الأراضي الفلسطينية			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث
4–0	685542	349785	335758	393285	200464	192821	292258	149321	142937
9–5	624073	318606	305467	366084	186624	179460	257989	131982	126007
14–10	588577	300572	288005	354178	180988	173189	234399	119584	114816
19–15	553350	282294	271056	339392	173644	165748	213959	108650	105308
24–20	469308	239432	229876	290541	148611	141930	178767	90821	87945
29–25	364551	186370	178180	226564	115859	110705	137987	70511	67475
34–30	299205	152577	146627	190071	96921	93151	109133	55657	53477
39–35	254172	128672	125500	167316	84869	82447	86856	43803	43053
44–40	214058	109084	104974	142907	72840	70067	71151	36245	34907
49–45	178771	92718	86053	119133	61497	57637	59638	31221	28416
54–50	137577	71290	66287	91173	47058	44115	46404	24232	22172
59–55	95070	48274	46796	61947	31551	30396	33123	16723	16400
64–60	68159	32968	35191	44675	21755	22920	23484	11213	12270
69–65	49981	22177	27804	33877	15195	18682	16104	6983	9122
74–70	35995	14989	21006	24776	10464	14312	11219	4525	6694
79–75	25075	10216	14859	17100	7030	10071	7975	3187	4788
+80	25330	10565	14765	17727	7384	10343	7604	3181	4422
المجموع	**4668794**	**2370590**	**2298203**	**2880745**	**1462751**	**1417994**	**1788049**	**907840**	**880209**

* المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – الفلسطينيون في نهاية عام ، 2014 –قام الباحث بإضافة 1.5% زيادة سكانية عن الفترة من 2015/1/1 – 2015/6/30.

– يبلغ عدد الشباب من سن 15–39 حوالي 1940585 من الجنسين ، بنسبة 41.56% من مجموع السكان في الضفة وقطاع غزة .